خطاب التهدئة في مواقف السيد علي السيستاني: دراسة تحليلية نقدية

The Discourse of De-escalation in the Positions of Sayyid Ali al-Sistani: A Critical Analytical Study

م.م .فلاح حسن ملاح: مدرس مساعد في اللغة العربية، مديرية تربية المثنى، العراق

م.م .أسماء عبد الخضر علي: مدرس مساعد في اللغة العربية، مديرية تربية المثنى، العراق

***Mr. Falah Hassan Mallah**: Assistant Lecturer in Arabic Language, Directorate of Education of Al-Muthanna, Iraq.*

Email: Fallah.Mallah@gmail.com

***Ms. Asmaa Abdul Khader Ali**: Assistant Lecturer in Arabic Language, Directorate of Education of Al-Muthanna, Iraq.*

Email: asmabdalkhdr551@gmail.com

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i10.2166

تاريخ الاستلام: 2026-08-26 تاريخ القبول: 2026-09-10 تاريخ النشر 2026-10-01

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في خطاب التهدئة ضمن الممارسة التواصلية للمرجعية الدينية العليا في العراق، ممثلةً بالسيد علي السيستاني، من خلال مقاربة نقدية تتجاوز الوصف إلى تحليل البنى الدلالية والوظائف التواصلية. وتنطلق الدراسة من تساؤل رئيس مفاده: كيف تسهم لغة التهدئة في توجيه المواقف العامة وإدارة الأزمات؟ وتفترض أن هذا الخطاب لا يقتصر على الوعظ الأخلاقي أو الدعوة إلى السكون، بل قد يؤدي وظيفةً رمزية في التأثير في المجال العام، ضمن حدود المرجعية الدينية والاجتماعية. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ذي التوجه النقدي، من خلال قراءة نماذج من البيانات والمواقف المنسوبة إلى المرجعية، وتحليل مفرداتها وسياقاتها ودلالاتها، مع الاستفادة من مفهوم السلطة الرمزية في تفسير آليات التأثير. ويركز التحليل على العلاقة بين الخطاب والسياق السياسي والاجتماعي، من دون مساواة التأثير المعنوي بممارسة السلطة الرسمية. وتشير القراءة إلى حضور التلميح والضغط المعنوي والدعوة إلى الإصلاح في عدد من النماذج المدروسة، كما تناقش إسهام خطاب التهدئة في توجيه الاحتجاج نحو الوسائل السلمية والقانونية. وتخلص الدراسة إلى أن فهم أثر الخطاب المرجعي يقتضي النظر إلى شرعيته الاجتماعية والأخلاقية وإلى السياقات التي صدر فيها، مع مراعاة أن تقدير أثره في مسار الأحداث يحتاج إلى شواهد تاريخية موثقة.

الكلمات المفتاحية: خطاب التهدئة، السيد علي السيستاني، المرجعية الدينية، السلطة الرمزية، الخطاب السياسي، إدارة الأزمات، الاحتجاج السلمي، الشرعية الاجتماعية، التأثير المعنوي، المجال العام

Abstract:

This study examines the discourse of de-escalation within the communicative practice of the supreme religious authority in Iraq, represented by Sayyid Ali al-Sistani, through a critical approach that goes beyond description to analyze semantic structures and communicative functions. The study is guided by the following central question: How does the language of de-escalation contribute to shaping public positions and managing crises? It hypothesizes that this discourse is not limited to moral preaching or calls for calm, but may also perform a symbolic function in influencing the public sphere within the boundaries of religious and social authority. The study adopts a descriptive-analytical methodology with a critical orientation by examining selected statements and positions attributed to the religious authority and analyzing their terminology, contexts, and meanings, while drawing on the concept of symbolic power to interpret mechanisms of influence. The analysis focuses on the relationship between discourse and the political and social context, without equating moral influence with the exercise of formal authority. The findings indicate the presence of implicit messaging, moral pressure, and calls for reform in a number of the examined cases, and also discuss the contribution of the discourse of de-escalation to directing protests toward peaceful and lawful means. The study concludes that understanding the impact of the religious authority's discourse requires consideration of its social and moral legitimacy and the contexts in which it was articulated, while recognizing that assessing its impact on the course of events requires documented historical evidence.

Keywords: De-escalation Discourse, Ali al-Sistani, Religious Authority, Symbolic Power, Political Discourse, Crisis Management, Peaceful Protest, Social Legitimacy, Moral Influence, Public Sphere

المقدمة:

يمثل الخطاب المرجعي في النجف الأشرف، ولا سيما خطابات السيد علي السيستاني، موضوعًا مهمًا للدراسة في التاريخ السياسي والاجتماعي المعاصر للعراق؛ إذ يتجاوز، في بعض سياقاته، الإرشاد الديني إلى المشاركة في تشكيل النقاش العام وتوجيه المواقف إزاء القضايا الوطنية. ويستند حضور المرجعية إلى رصيد ديني واجتماعي متراكم، أتاح لها أداء دور توجيهي في لحظات شهدت تحديات سياسية وأمنية.

وتتسم طبيعة المرجعية في هذا السياق بالتداخل بين المكانة المعرفية والدينية والأخلاقية من جهة، والتأثير الاجتماعي من جهة أخرى. وقد أتاح هذا التداخل لها الإسهام في الدعوة إلى الحوار وصون السلم الأهلي، مع الاحتفاظ بمسافة عن تولي السلطة التنفيذية. ولا ينفصل تحليل هذا الدور عن سياق التحولات المؤسسية والسياسية التي شهدها العراق.

وعليه، يتناول هذا البحث خطاب التهدئة بوصفه ممارسةً لغوية وتواصلية يمكن أن تنتج آثارًا في المجال العام، ويسعى إلى تحليل رسائله المعلنة والضمنية، وبيان صلاته بإدارة الأزمات وصون وحدة المجتمع. وتُدرس مفاهيم السلطة الرمزية والغموض والتأثير غير المباشر بوصفها أدوات تفسيرية، لا أحكامًا مسبقة، مع ضرورة إسناد الاستنتاجات إلى النصوص والمراجع ذات الصلة.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في الكشف عن الكيفية التي تتشكل بها لغة التهدئة في مواقف السيد علي السيستاني، والآليات اللغوية والحجاجية التي تستند إليها، ومدى اتصالها بوظائف التوجيه الاجتماعي وإدارة الأزمات. وتنطلق الدراسة من السؤال الرئيس الآتي: ما السمات الأسلوبية والدلالية التي تميز خطاب التهدئة في النماذج المدروسة، وكيف يمكن تفسير وظائفها في سياقاتها التاريخية والسياسية؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات، هي: ما أبرز المفردات والتراكيب التي تؤدي وظيفة التهدئة؟ وكيف يوازن الخطاب بين الإقرار بالمطالب والدعوة إلى السلمية؟ وما حدود الاستفادة من مفهومي السلطة الرمزية والصمت في تفسير هذا الخطاب؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من افتراض إجرائي مفاده أن خطاب التهدئة في النماذج المختارة يجمع بين البعد الإرشادي الديني والوظيفة التواصلية العامة، وأن تحليل لغته وسياقه قد يوضح طرائق بناء المعنى والتأثير. ولا يتعامل البحث مع هذا الافتراض بوصفه نتيجة مسبقة، بل يختبره في ضوء النصوص والشواهد المتاحة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى: (1) تحديد السمات اللغوية والأسلوبية في نماذج خطاب التهدئة؛ (2) تحليل الدلالات والحجج التي يعتمدها الخطاب في الدعوة إلى الحوار والسلمية؛ (3) دراسة صلة الخطاب بمفاهيم الشرعية والسلطة الرمزية والصمت، في حدود ما تسمح به الشواهد؛ (4) بيان السياقات التي وردت فيها النماذج، والتمييز بين النص الأصلي وتفسير الباحث.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تناوله خطابًا دينيًا ذا حضور في المجال العام العراقي، ومن محاولته الجمع بين التحليل اللغوي والنظر في السياق التاريخي والاجتماعي. كما يسعى إلى تقديم قراءة أكاديمية تميز بين وصف النص وتحليل وظائفه، وبين الأحكام التقييمية التي لا يثبتها الدليل.

منهج البحث وأدواته:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ذي التوجه النقدي؛ فيصف السمات اللغوية والدلالية للنماذج، ثم يحلل بنيتها الحجاجية ووظائفها التواصلية في سياقها. وتُستخدم القراءة السياقية والمقارنة بين النماذج أداةً مساعدة، مع الإفادة من مفهوم السلطة الرمزية بوصفه إطارًا تفسيريًا، لا بديلًا عن تحليل النص. ويقتصر الاستدلال على ما تتيحه النصوص والمراجع المثبتة في قائمة المصادر.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: خطاب التهدئة المنسوب إلى السيد علي السيستاني، مع التركيز على سماته الأسلوبية والدلالية ووظائفه التواصلية.
- الحدود المكانية: العراق، مع الإشارة إلى النجف الأشرف بوصفها مركز المرجعية محل الدراسة.
- الحدود الزمنية: تبدأ من عام 2003، وتمتد إلى النماذج اللاحقة التي أوردتها المسودة، على أن يُعتمد التاريخ المثبت لكل نص بعد التحقق من مصدره.

مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من البيانات والمواقف والخطابات المنشورة والمنسوبة إلى المرجعية الدينية العليا في العراق. أما العينة فهي قصدية، وتضم النماذج التي أوردتها المسودة بشأن الانتخابات، والاحتجاج السلمي، ومواجهة العنف، والسيادة الوطنية. ويُشترط في النسخة النهائية توثيق كل نموذج بنصه أو ببيانات نشره؛ إذ لا تكفي إعادة صياغة الموقف لإثبات ألفاظ الاقتباس.

إجراءات التحليل:

تُحلل النماذج وفق خطوات متتابعة: تحديد النص ومصدره وتاريخه؛ تعيين سياقه وموضوعه؛ رصد المفردات والتراكيب وأساليب التوكيد والنفي والأمر والتحذير؛ تفسير الدلالات والحجج في ضوء السياق؛ ثم المقارنة بين النتائج الجزئية واستخلاص السمات المشتركة. ويُراعى الفصل بين العبارة المنقولة حرفيًا، وتلخيص مضمونها، وتعليق الباحث عليها.

هيكل البحث:

انتظمت الدراسة في ثلاثة فصول: يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والمنهجي والصلة بين السلطة الرمزية والشرعية في الخطاب المرجعي؛ ويبحث الفصل الثاني آليات التهدئة والصمت والغموض في نماذج الخطاب؛ أما الفصل الثالث فيتناول ما ورد في النماذج من قضايا السيادة والتدخل الخارجي. وتُختتم الدراسة بأبرز النتائج، ثم قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي لدراسة خطاب التهدئة

المطلب الأول: السلطة الرمزية والشرعية في الخطاب المرجعي

لم تطالب المرجعية الدينية بتولي السلطة التنفيذية، لكنها اضطلعت بدور مؤثر في إضفاء المشروعية على النظام السياسي، مستندةً إلى مفهوم الإرادة الشعبية بوصفه شرطًا أخلاقيًا وسياسيًا، في مقابل فرض الإرادة أو إخضاع القرار الوطني للتدخلات الخارجية[1].

1. توظيف الديمقراطية أداةً للمقاومة السياسية السلمية: أعادت المرجعية توظيف مفهومي الحرية والديمقراطية، اللذين رفعتهما سلطة الاحتلال، في إطار المطالبة بمشاركة العراقيين في تقرير مصيرهم. ولا يقتصر هذا التوظيف على إعادة استخدام المصطلح، بل يتصل بتأكيد حق الشعب في اختيار نظامه السياسي وصوغ مشروعه الوطني بعيدًا عن الإملاءات الخارجية.
2. الضغط على سلطة الائتلاف: دخلت المرجعية في مواجهة سياسية مع سلطة الائتلاف، مطالبةً بأن تستند إدارة المرحلة الانتقالية إلى إرادة العراقيين. وقد أسهمت مكانتها الدينية والاجتماعية في نقل القضية من نطاق الخلاف السياسي المحدود إلى نقاش أوسع بشأن الشرعية وحق المجتمع في تقرير مصيره. ويُظهر هذا الموقف اعتماد المرجعية على التأثير المعنوي والحشد المجتمعي، لا على أدوات الإكراه المادي.

تتلخص الفكرة هنا في دور المرجعية بوصفها قوة ضغط شعبية في مواجهة سلطة سياسية جاءت من الخارج؛ فقد دخلت المرجعية في مواجهة قوية مع سلطة الائتلاف، لأنها رأت أن هذه السلطة لا تعبّر عن إرادة الشعب، ولا تراعي حقه في تقرير مصيره. وبحكم المكانة الدينية والاجتماعية

(1) العريض، صباح صاحب، والنائلي، محمد فرحان عبيد. (2018). "مباني الفقه السياسي المعاصر عند السيد السيستاني: نظرية إرادة الأمة أنموذجاً". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. مج ١١، ص١٠٤.

الكبيرة التي تتمتع بها المرجعية، استطاعت أن تجسّد الرأي العام وتمنحه القوة، فحوّلت الصراع من خلاف سياسي محدود إلى قضية تتصل بالإرادة الشعبية العامة. وبعبارة أخرى، لم تعتمد المرجعية في تأثيرها على القوة المادية، بل استندت إلى الشرعية والتأثير في المجتمع. ويظهر هنا كذلك أن المرجعية لم تكتفِ بدور المراقب، بل مارست دورًا معياريًا في تحديد شروط النظام السياسي وضوابطه[1].

3. تأكيد الانتخابات وسيلةً لتقرير المصير: شددت المرجعية على أن الانتخابات تمثل آليةً لمشاركة الشعب في تحديد مستقبل البلاد، وتسهم في معالجة الأزمة السياسية. ومن منظور الدراسة، يرتبط هذا الموقف بمبدأ السيادة الشعبية وبناء مؤسسات تستمد شرعيتها من المشاركة العامة، مع ضرورة التمييز بين الدعوة إلى الانتخابات وبين الانخراط المباشر في التنافس الحزبي.
4. دعم تشكيل قائمة انتخابية موحدة: أُشير إلى دور المرجعية في تشجيع القوى والشخصيات الشيعية على التنسيق ضمن قائمة ائتلاف العراقي الموحد.

ويُقرأ هذا التوجه في ضوء السعي إلى تعزيز التمثيل السياسي وتقليل تشتت الأصوات، مع بقاء المرجعية، من حيث المبدأ، بعيدةً عن الانخراط الحزبي المباشر. ويكشف ذلك عن تمييز بين عدم التبعية الحزبية وبين إبداء موقف إرشادي من آليات المشاركة السياسية، على أن تُفهم طبيعة هذا الدور في حدود ما تثبته الوثائق والمصادر المعتمدة.

5. تحويل المكانة الدينية إلى ضغط معنوي: يعكس موقف المرجعية من سلطة الائتلاف صورةً من صور التأثير السياسي غير المباشر؛ إذ استند إلى الشرعية المعنوية والمكانة الاجتماعية لتأكيد ضرورة إشراك العراقيين في صنع القرار وبناء مؤسسات الدولة. ولا يعني ذلك امتلاك المرجعية سلطة تنفيذية، بل يشير إلى قدرتها على التأثير في النقاش العام وتوجيهه.
6. الاستعانة بخبرة الأمم المتحدة: طلب السيد علي السيستاني الاستفادة من خبرة الأمم المتحدة في بحث إمكان إجراء الانتخابات، في سياق الخلاف بشأن آليات نقل السلطة. ويمكن قراءة هذا الموقف بوصفه سعيًا إلى توسيع الإطار المؤسسي للنقاش، والاستفادة من الخبرة الدولية في مسألة تتصل بمستقبل العملية السياسية، مع بقاء تقييم دوافع هذا الطلب مرتبطًا بما يورده المصدر الموثق.
7. رفض تحويل الحكومة المؤقتة إلى سلطة دائمة: ارتبط إصرار المرجعية على إجراء الانتخابات بالتحفظ على احتمال استمرار الحكومة المؤقتة من دون تفويض انتخابي. ويبرز في هذا الموقف الاهتمام بتحديد طبيعة المرحلة الانتقالية ومدتها، والحيلولة دون تحول التدابير الاستثنائية إلى ترتيبات دائمة تفتقر إلى أساس انتخابي واضح.

(1) ينظر: معاني الفقه السياسي ص98.

ومن ثم، لا تُختزل المطالبة بالانتخابات في إجراءٍ تقني، بل تتصل بمبدأ تداول الشرعية، وتحديد الأفق الزمني للمرحلة الانتقالية، وضرورة تنظيم نقل السلطة وفق آليات معلنة.

8. المطالبة بضمانات دولية: تشير المطالبة بضمانات صادرة عن مجلس الأمن إلى أهمية تثبيت الالتزامات المتعلقة بالعملية الانتخابية ومواعيدها في إطار قانوني واضح، ويمكن تحليل ذلك بوصفه تأكيدًا على أن التعهدات السياسية وحدها قد لا تكون كافية لضمان تنفيذ الالتزامات، وأن وضوح الضمانات وآليات متابعتها عنصران مهمان في المراحل الانتقالية.
9. تحديد صلاحيات الهيئات غير المنتخبة: دعا الخطاب، وفق ما تنقله المادة المعتمدة، إلى أن تكون الهيئة غير المنتخبة مؤقتةً ومحددة الصلاحيات. ويعكس هذا الموقف تصورًا يرى أن الهيئات الانتقالية ينبغي أن تنحصر مهامها في إدارة الشؤون الضرورية وتهيئة الظروف المناسبة لإقامة المؤسسات الدستورية والانتخابية، لا أن تتحول إلى بديل دائم عن المؤسسات المستمدة من التفويض الشعبي.
10. ويُظهر هذا التحديد دورًا رقابيًا معياريًا تمارسه المرجعية من خارج مؤسسات الدولة الرسمية؛ إذ يركز على ضبط نطاق السلطة المؤقتة وتقييدها بمهام ومدة واضحتين. ويُستحسن هنا وصف هذا الدور بأنه توجيه معياري، من دون مساواته بالفصل الدستوري الرسمي بين السلطات.
11. الاعتراض على منهج التعيين من سلطات الاحتلال: اتخذت المرجعية موقفًا رافضًا لمنهج تعيين المؤسسات والشخصيات خلال المرحلة الانتقالية، بما في ذلك تشكيل مجلس الحكم وكتابة الدستور وتعيين الحكومة، وفق ما تورده المصادر. وينطلق هذا الموقف، في قراءة البحث، من التأكيد على أن تأسيس المؤسسات الدستورية ينبغي أن يستند إلى إرادة العراقيين ومشاركتهم، لا إلى قرارات مفروضة من جهة خارجية.
12. التواصل مع الأخضر الإبراهيمي بشأن الانتخابات: تذكر المادة أن السيد السيستاني وجّه رسالة إلى الأخضر الإبراهيمي بشأن اعتماد الانتخابات آليةً لنقل السلطة. ويُفهم من هذا التواصل توظيف القنوات الدبلوماسية لإيصال موقف المرجعية إلى الجهات الدولية المعنية بالمرحلة الانتقالية. ويلزم التحقق من تاريخ الرسالة الوارد في المصدر، إذ إن التاريخ المثبت في المسودة يحتاج إلى مراجعة قبل اعتماده.

ثانياً: الوظيفة النقدية للخطاب: سلطة بلا حكم

تؤدي المرجعية، وفق منظور هذا البحث، وظيفةً توجيهية ذات أثر سياسي من دون أن تتولى الحكم أو الإدارة التنفيذية؛ فهي تبدي المواقف والمعايير وتدعو القوى الفاعلة إلى مراعاتها، مع تجنب التحول إلى طرف حزبي مباشر. وتُقرأ لغة التهدئة هنا بوصفها خطاباً يسعى إلى الحد من التصعيد والمحافظة على المجال العام، مع إبقاء التمييز قائماً بين التأثير الرمزي وممارسة السلطة الرسمية

ويستند هذا الدور إلى اتساع التأثير الاجتماعي للخطاب المرجعي، وإلى الحذر من الانخراط المباشر في إدارة الشؤون الحكومية

ثالثًا: المرجعية بوصفها فاعلًا فوق سياسي وضامنًا أخلاقيًا

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية وأمنية ومؤسسية عميقة، وفي هذا السياق برزت المرجعية الدينية بوصفها أحد الفاعلين الاجتماعيين ذوي الحضور الواسع. وقد تناول خطابها قضايا العدالة الاجتماعية وصون الكرامة الإنسانية ومكافحة الفساد، إلى جانب المسائل الفقهية، مع احتفاظها بمسافة عن السلطة التنفيذية والعمل الحزبي، وفق ما تشير إليه المصادر المعتمدة.

ومن هذا المنطلق، يمكن وصف دور المرجعية بأنه دور معياري يتصل بالتأكيد على المسؤولية الوطنية، والالتزام بالدستور، وخدمة الصالح العام. فهي لا تمثل، في هذا التحليل، سلطةً حاكمة أو معارضةً حزبية، بل جهةً دينية واجتماعية تسهم في توجيه النقاش العام ومساءلة الأداء السياسي على أساس معايير أخلاقية. وتظل هذه النتيجة تفسيرًا بحثيًا ينبغي إسناده إلى شواهد نصية محددة.

المطلب الثاني: التهدئة وإدارة الصراع في الخطاب المرجعي

بعد عام 2003، واجه العراق تحديات سياسية وأمنية واجتماعية متشابكة، وفي ظلها برز خطاب المرجعية الدينية، ولا سيما خطابات السيد علي السيستاني، بوصفه أحد المؤثرات في المجال العام. ويركز هذا المطلب على التهدئة باعتبارها توجهًا خطابيًا يدعو إلى التعبير السلمي عن المطالب، والحوار، وتجنب العنف، مع السعي إلى صون وحدة المجتمع واستقرار مؤسسات الدولة.

بلاغة التهدئة: من الاعتراف بالمظلومية إلى ضبط الغضب

1. الاحتجاج السلمي وتجنب الفتنة: دعا الخطاب المؤمنين إلى التعبير عن احتجاجهم وإدانتهم بالوسائل السلمية، وحذّر من أن يؤدي التصعيد إلى نتائج تضر بالمجتمع أو تفتح المجال أمام الفتنة الطائفية. ويوازن هذا التوجيه بين مشروعية المطالبة بالحقوق وبين مسؤولية الحفاظ على السلم الأهلي. ومن ثم، يضع الخطاب الفعل الاحتجاجي ضمن إطار أخلاقي يرفض العنف ويؤكد مراعاة المصلحة العامة.
2. مسؤولية أصحاب الرأي والقادة: يتضمن الخطاب دعوةً إلى أصحاب الفكر والقيادات الدينية والسياسية لبذل الجهود من أجل وقف العنف، وتعزيز الحوار، وحماية الأرواح، والحد من تفكك النسيج الاجتماعي. ويبرز هذا التوجيه المسؤولية العامة التي تقع على عاتق الشخصيات المؤثرة في أوقات الأزمات، من خلال توظيف مكانتها في خفض التوتر وتشجيع الحلول السلمية.
3. الحد من احتمالات الحرب الأهلية: يناقش البحث دور خطاب التهدئة في مواجهة مخاطر الانقسام المجتمعي والعنف الطائفي. وقد ركزت المواقف المرجعية، بحسب المادة المستشهد بها،

على ضبط النفس وتغليب المصلحة الوطنية على الاصطفافات الضيقة. ويُصاغ أثر هذا الخطاب هنا بوصفه إسهامًا في الحد من التصعيد، لا بوصفه العامل الوحيد الذي يفسر تجنب الحرب الأهلية.

4. المواقف المرجعية عقب تفجير مرقد الإمامين العسكريين: أعقب تفجير المرقد في سامراء عام 2006 توترٌ واسع ومخاوف من اتساع العنف الطائفي. ويشير البحث إلى أن بيانات المرجعية دعت إلى حرمة الدماء ورفض الانتقام وضبط النفس والالتزام بالقانون. كما يتناول دور التواصل مع القوى الاجتماعية والسياسية في دعم التهدئة وحماية دور العبادة. ويُظهر هذا المثال أهمية الخطاب الديني في الدعوة إلى السلم الأهلي خلال الأزمات، مع ضرورة توثيق كل موقف محدد بنصه وتاريخه.
5. مسؤولية الحكومة في مواجهة العنف: يورد البحث دعوة المرجعية الحكومة العراقية إلى تحمل مسؤولياتها في وقف الأعمال الإجرامية، في سياق أمني اتسم بتكرار الاعتداءات. ويُبرز استعمال لفظ «مسلسل» دلالة التكرار والاستمرار، كما يلفت إلى مسؤولية مؤسسات الدولة عن حماية المواطنين. وينبغي فهم الإشارة إلى قدرة المجتمع على المساندة ضمن إطار دعم القانون ومؤسسات الدولة، لا باعتبارها بديلًا عن واجبها الأمني.
6. الدفاع عن الوطن: يعرض هذا المثال تصورًا للدفاع عن الوطن بوصفه مسؤوليةً تتجاوز البعد الفردي لتشمل أبعادًا دينية وأخلاقية واجتماعية ووطنية. ويشير إلى الدور التوجيهي للمرجعية في اللحظات المصيرية، وإلى إسهام خطابها في ترسيخ قيم التضامن والانتماء والمسؤولية. ويُحلل هذا الدور باعتباره تأثيرًا معنويًا وفكريًا، مع التمييز بين التوجيه الديني وبين إدارة العمليات أو ممارسة السلطة التنفيذية.
7. الدفاع عن الوطن من الأولويات المهمة للمرجعية الدينية، وكان للمرجعية دور توجيهي متميز روحيًا وفكريًا وسياسيًا. يتناول هذا النص دور المرجعية الدينية في الدفاع عن الوطن بوصفه أحد الأدوار الأساسية، ويؤكد أن هذا الدور لا يقتصر على بُعد ديني ضيق، بل يمتد ليشمل أبعادًا روحية وفكرية وسياسية متكاملة. فالدفاع عن الوطن، من هذا التصور، مسؤولية شرعية وأخلاقية لما يمثله الوطن من إطار جامع يحفظ الدين والإنسان والمجتمع، ويضمن استقرار النظام العام وحماية الهوية الجماعية[1]. ويشير النص إلى أن المرجعية الدينية اضطلعت بدور توجيهي مميز، أي أنها لم تكن مجرد جهة تصدر أحكامًا فقهية معزولة، بل مارست وظيفة الإرشاد والتوجيه في اللحظات المصيرية[2]، مستندةً إلى مكانتها الدينية والاجتماعية. وقد انعكس هذا الدور التوجيهي في قدرتها على تعبئة المجتمع معنويًا وروحيًا، وتعزيز قيم التضحية والانتماء

(1) ينظر: حسام الحسيني: الخطاب الديني وإدارة الاحتجاجات في العراق ص47.
(2) ينظر: معاني الفقه السياسي المعاصر : 104.

والمسؤولية الوطنية. كما يوضح النص أن تأثير المرجعية كان على المستويات الروحية والفكرية والسياسية، وهو تعبير يدل على عمق الحضور وليس السيطرة القسرية[1]. وقد أسهمت المرجعية في ترسيخ البعد القيمي والأخلاقي للدفاع عن الوطن وربطه بمفاهيم الواجب الديني ونصرة المظلوم. أما على المستوى الفكري، فقد ساعد خطابها في تشكيل وعي جماعي يميز بين الدفاع المشروع عن الوطن وبين الفوضى والعنف المنضبط. وبذلك يعكس النص رؤية المرجعية ودورها المحوري والفاعل في حماية الوطن من خلال دورها التوجيهي الشامل الذي يجمع بين البعد الديني والوطني، ويؤكد قدرتها على التأثير في مسار الأحداث الكبرى عبر الشرعية المعنوية والفكرية التي تمتلكها، وسعيها للحفاظ على توازن العلاقة بين السلطة والمجتمع دون الانخراط المباشر في العمل السياسي.

المبحث الثاني: آليات التهدئة والصمت والغموض في الخطاب المرجعي

المطلب الأول :الصمت بوصفه سلطة غير منطوقة

اعتمدت المرجعية الدينية، في بعض مواقفها بعد عام 2003، الصمت أو عدم التصريح المباشر، بما أتاح لها تجنّب الاصطفاف مع أطراف سياسية أو مسلحة بعينها، والمحافظة على مسافة من التنافس الحزبي. ويتناول هذا الفصل الصمت والغموض بوصفهما احتمالين تفسيريين في تحليل الخطاب؛ ولذلك ينبغي ربطهما بسياق كل موقف ونصه، وعدم افتراض قصد استراتيجي محدد ما لم تسنده قرائن موثقة.

أولاً :الصمت بوصفه أداةً للتوجيه غير المباشر

1. إصدار الفتوى في سياق الضرورة: يربط هذا الطرح إصدار فتاوى الجهاد بشروط وضوابط فقهية تتصل بطبيعة الخطر ووجوب الدفاع. ويُحلَّل الامتناع عن إصدار الفتوى خارج تلك الظروف بوصفه احتياطًا في التعامل مع الدماء والمجتمع، على أن تُراجع هذه الخلاصة في ضوء المصادر الفقهية والنصوص الرسمية ذات الصلة.
2. توصيف الأزمة بوصفها سياسية لا طائفية: ينقل البحث موقفًا يرفض اختزال ما يجري في العراق في صراع ديني بين الشيعة والسنة، ويقدمه بوصفه أزمةً سياسية. ويسهم هذا التوصيف، من حيث أثره الخطابي، في مقاومة التعميم الطائفي وإعادة توجيه النقاش نحو أسباب الأزمة ومسؤوليات الأطراف.
3. توظيف العنف الطائفي لتحقيق مكاسب سياسية: يناقش هذا المثال العلاقة بين تأجيج الانقسامات الطائفية والتنافس على النفوذ. ويشير إلى أن تحويل الهوية الفرعية إلى أداة تعبئة قد يضعف

(1) ينظر: حسام الحسيني: المصدر السابق.

فرص التنافس السلمي ويضر بالمصلحة الوطنية، وهي قراءة تحليلية تستلزم إسنادها إلى النصوص والوقائع التي يتناولها البحث.

4. التحذير من إشعال الفتنة الطائفية: يتناول هذا المثال التحذير من مساعي الجماعات المتطرفة إلى إثارة الفتنة، وما قد يترتب على ذلك من تهديد للنسيج الاجتماعي ومؤسسات الدولة. وتكمن أهمية العبارة، في سياق التحليل، في التنبيه إلى النتائج العامة للعنف الطائفي، لا في افتراض تفاصيل أو دوافع لا يثبتها المصدر.
5. شمولية استهداف العنف: تفيد العبارة، كما أوردتها المسودة، بأن الاستهداف لا يقتصر على طائفة أو جماعة دينية بعينها، بل قد يمتد إلى مكونات المجتمع المختلفة. ويؤكد هذا المعنى البعد الإنساني العام في خطاب رفض العنف، ويدعو إلى تحليل آثاره بعيدًا عن التفسيرات التي تحصره في جماعة واحدة.
6. دعوة القيادات السياسية إلى تجاوز الخلافات: يبرز هذا المثال أهمية مسؤولية القيادات السياسية في الحد من النزاعات والانقسامات، وتغليب المصالح العامة على الخلافات التي تعوق الاستقرار وبناء المؤسسات. ويُقرأ هذا التوجيه بوصفه دعوةً إلى الحوار والتعاون، لا حكمًا على أداء جهة بعينها.
7. أولوية الدفاع عن الوطن: يعرض هذا المثال رؤيةً تجعل حماية الوطن وصون سيادته من المسؤوليات العامة. ويتجاوز المعنى الإرشاد الديني الفردي إلى التأكيد على المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية في حماية المجتمع ومؤسسات الدولة، ونبذ الانقسامات الثانوية التي تهدد الاستقرار.

ثانياً :الغموض بوصفه حضوراً يتجاوز التصريح

لا يعني الصمت في الخطاب المرجعي بالضرورة غياب الموقف؛ فقد يكون، في بعض السياقات، امتناعًا عن التصريح أو اختيارًا لحدود معينة في التعبير. غير أن وصفه بالغموض الاستراتيجي يظل فرضيةً تحليلية ينبغي اختبارها من خلال مقارنة النصوص وسياقات صدورها، لا نتيجةً مسلَّمًا بها. ويتيح هذا المدخل دراسة ما يتركه الخطاب مفتوحًا للتأويل، مع تجنب نسبة مقاصد غير موثقة إلى المتحدث.

الخاتمة:

خطاب المرجعية وقضايا السيادة والتدخل الخارجي

توظيف أدوات سياسية لمقاومة الهيمنة: يعرض هذا المثال فكرة استخدام آليات سياسية، ومنها الديمقراطية، للمطالبة بمشاركة العراقيين في تقرير مصيرهم ومواجهة فرض الخيارات من الخارج. ويُحلَّل ذلك بوصفه توظيفًا لأداة سياسية في سبيل دعم الاستقلال الوطني والإرادة الشعبية، مع ضرورة ربط هذا الاستنتاج بالنص المرجعي الذي يستند إليه.

رفض منهج التعيين من سلطات الاحتلال: يشير هذا المثال إلى موقف المرجعية الرافض لمنهج تعيين المؤسسات والشخصيات من قبل سلطات الاحتلال. وتتمثل المسألة المركزية في شرعية إدارة المرحلة الانتقالية، ومدى تمثيل المؤسسات لإرادة السكان ومشاركتهم في بناء النظام السياسي. ويقتضي التوثيق الأكاديمي إيراد النصوص الأصلية أو بياناتها وتواريخها عند نسبة هذا الموقف إلى المرجعية.

توصلت الدراسة، من خلال تحليل النماذج والمواقف الواردة فيها، إلى النتائج الآتية:

التهدئة وإدارة الأزمات: يبين التحليل أن خطاب التهدئة لا يقتصر على النصح الأخلاقي، بل يتضمن توجيهات تهدف إلى ضبط الصراع والحد من التصعيد في أوقات الأزمات.

دلالة الموقف غير المعلن: توضح الدراسة أن الصمت أو الامتناع عن التصريح المباشر يمكن أن يُقرأ، في بعض السياقات، بوصفه موقفًا ذا دلالة؛ غير أن تفسيره باعتباره ضغطًا سياسيًا يتطلب قرائن نصية وسياقية.

الدور التوجيهي الوسيط: تكشف النماذج المدروسة عن سعي الخطاب المرجعي إلى توجيه الأطراف نحو الحوار والمعايير العامة، مع تجنب الانخراط المباشر في إدارة السلطة التنفيذية أو التنافس الحزبي.

توجيه المواقف العامة: تشير النماذج إلى توظيف الدعوة إلى السلمية والوسائل القانونية في التعامل مع المطالب والاحتجاجات، بما يستهدف صون السلم الأهلي.

السيادة الوطنية: يؤكد الخطاب، في النماذج التي تناولتها الدراسة، أهمية أن يستند القرار السياسي إلى إرادة العراقيين ومشاركتهم، مع مراعاة استقلال القرار الوطني.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب والدراسات

1. أنطوان، باسم جميل. (2022). المرجعية الدينية والاحتجاجات الشعبية: دراسة في الخطاب السياسي للسيستاني. القاهرة: دار الشروق.
2. الربيعي، فاضل. (2019). الخطاب الديني والتحولات السياسية في العراق: دراسة في سلطة المرجعية. بغداد: مركز دراسات الخليج.
3. طرابيشي، جورج. (2018). نقد العقل الأخلاقي العربي. بيروت: دار الساقي.
4. عبد الإله، لؤي. (2021). البلاغة السياسية في الخطاب الديني المعاصر. بيروت: دار التنوير.
5. الوردي، علي. (2020). المرجعية والدولة في العراق المعاصر: من الحوزة إلى البرلمان. بيروت: دار التنوير.

ثانيًا: البحوث والمقالات العلمية

1. جعفر، حسين. (2020). احتجاجات تشرين وخطاب المرجعية: بين التأييد والتوجيه. مجلة الدراسات العراقية، (24). بغداد: معهد البحوث والدراسات.
2. الحسيني، حسام. (2021). الخطاب الديني وإدارة الاحتجاجات في العراق. مجلة الفكر العربي المعاصر، (58). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. العريض، صباح صاحب، والنائلي، محمد فرحان عبيد. (2018). مباني الفقه السياسي المعاصر عند السيد السيستاني: نظرية إرادة الأمة أنموذجًا. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 11.

ثالثًا: البيانات الرسمية والوثائق

1. مكتب السيد السيستاني. (2 شباط 2020). بيان تشكيل الحكومة الجديدة.
2. مكتب السيد السيستاني. (13 حزيران 2014). فتوى الجهاد الكفائي. متاح على الموقع الرسمي: www.sistani.org/arabic.
3. مكتب السيد السيستاني. (6 كانون الأول 2021). بيان الموقف من المستجدات السياسية. أرشيف مكتب السيستاني، النجف.
4. مكتب السيد السيستاني. (11 آب 2018). بيان المرجعية الدينية حول الانتخابات. موثق في: وثائق الانتخابات العراقية 2018. مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة بغداد، 2019.
5. مكتب السيد السيستاني. (13 نيسان 2020). بيان التوجيهات الصحية والاجتماعية.
6. مكتب السيد السيستاني. (15 تشرين الأول 2019). بيان الموقف من التظاهرات. موثق في: وثائق الحراك الشعبي العراقي 2019–2020. جامعة بغداد.

7. مكتب السيد السيستاني. (19 تشرين الأول 2019). بيان دعم السلمية. موثق في: وثائق الحراك الشعبي العراقي 2019–2020.
8. مكتب السيد السيستاني. (18 حزيران 2020). بيان حول الأزمة السياسية. موثق في: وثائق الأزمة السياسية 2020. مركز الدراسات الإستراتيجية، بغداد.
9. مكتب السيد السيستاني. (28 آب 2019). بيان الإصلاح ومطالب الشعب. موثق في: وثائق الحراك الشعبي العراقي 2019–2020. إعداد مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة بغداد، 2021.
10. مكتب السيد السيستاني. (29 تشرين الأول 2019). بيان التحذير من الانزلاق إلى الفوضى. أرشيف مكتب المرجعية.
11. مكتب السيد السيستاني. (30 نيسان 2021). بيان السيادة والقانون. الوثائق الرسمية لمكتب المرجعية، أرشيف النجف.